

النزاهة تنفّذ عمليتي ضبط لجرائم اختلاس من الدولة تجاوزت إحداها ربع مليار دينار



أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية ، اليوم الإثنين، عن ضبطها موظف يعمل أمين مخزن في الشركة العامة لل تجهيزات الزراعية - فرع صلاح الدين؛ مؤكدة أنه مُتّـهمٌ باختلاس كمّيّـةٍ من مادة سماد الـيوریا.

و أفادت دائرة التحقيقات في الهيئة، وفي معرض حديثها عن تفاصيل عمليّـة الضبط التي زُفّـرت بموجب مُذكّـرةٍ قضائيّـةٍ، أنّ فريق عملٍ من مكتب تحقيق الهيئة في صلاح الدين تمكّن من ضبط أمين مخزن في الشركة العامّة للتجهيزات الزراعيّـة - فرع المحافظة؛ لوجود اختلاسٍ من مادة سماد الـيوریا بكميّـة ألف طنٍّ في مخزن الضلوعيّـة.

وتابعت الدائرة مُوضحةً أنّ التحقيقات الأوليّـة وإفادة مدير التجهيزات الزراعيّـة في المحافظة والممثل القانوني أيسّـدت وجود النقص في مادة الـيوریا، مُؤكّـدةً أنّ الكمّيّـة المُختلّسة تُقدّرُ بمبلغٍ يزيد على (300,000,000) مليون دينار، مُشيرةً إلى تنظيم محضر ضبطٍ أصوليٍّ بالعمليّـة، وعرضه رفقة المُتّـهم، على السيّد قاضي التحقيق المُختصّ؛ الذي قرّر توقيفه على ذمّـة التحقيق.

وفي سياقٍ آخر، أشارت إلى أنَّ فريقاً من المكتب انتقل إلى محطة تعبئة وقود (الدور) الحكوميَّة؛ لورود شكوى تتضمَّن وجود تلاعبٍ في عدِّاد توزيع الغاز، وعدم الالتزام بالتسعيرة الرسميَّة، مبيِّنةً أنَّ إجراء التكييل لمُضخَّات المحطة الخاصَّة بمنتوجي البنزين وزيت الغاز قاد إلى وجود نقصٍ في الكميَّة المجهزة من منتوج البنزين، وعدم مطابقة الكميَّات المجهزة للمواطنين مع قياس المكيلة الخاصة بالتكييل.

ولفتت إلى تشخيص الفريق، أثناء تدقيق المبالغ المستحقة يوم الزيارة ومطابقتها مع كميَّة المنتج المباع، وجود زيادة في المبالغ المُستحقة من بيع منتوج زيت الغاز، وعند قسمة المبلغ على الكميَّات المُجهَّزة تبيَّن قيام المحطة ببيع منتوج الغاز بسعر (٤٥٠) دينارٍ لكل لترٍ خلافاً للسعر الرسميّ.